تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

السياسة العربية والتموضع العراقي
قراءة في دلالات قمة بغداد 2025 ومسارات التأثير الإقليمي

د. خالد عليوي العرداوي
نبيل خالد مخلف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

السياسة العربية والتموضع العراقي: قراءة في دلالات قمة بغداد 2025 ومسارات التأثير الإقليمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

د. خالد عليوي العرداوي / باحث

نبيل خالد مخلف / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تُعدّ القمم العربية منصةً رئيسية لرصد التفاعلات الإقليمية وتحديد اتجاهات السياسات الخارجية للدول العربية، كما أنها تشكّل مؤشراً دقيقاً على موازين القوى داخل النظام العربي. وعلى هذا الأساس، فإن أيّ تغيّر في مستوى التمثيل أو طبيعة الخطابات السياسية خلال هذه القمم يُثير تساؤلات معمّقة حول مواقف الدول وموقعها ضمن الخارطة الجيوسياسية للمنطقة العربية. وفي هذا السياق، جاءت قمة بغداد 2025 لتسلّط الضوء على واقعٍ معقّد يعيشه العراق في علاقاته العربية، بعد أن بدا واضحاً ضعف مستوى التمثيل السياسي من قبل معظم الدول، مما يعكس نوعاً من التراجع أو الفتور في العلاقات العربية-العراقية، أو على الأقل قراءةً مختلفةً لدور العراق في المرحلة الراهنة.

إن تراجع حضور بعض قادة الدول العربية لم يكن مجرد تفصيل بروتوكولي، بل إنه يكشف عن إشكاليات أعمق تتعلق بموقع العراق في النظام العربي، وبالنهج الذي تتبعه الحكومة العراقية في رسم سياستها الخارجية. ففي ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة، وعودة بعض القوى الإقليمية إلى واجهة التأثير العربي، يجد العراق نفسه أمام تحدٍّ مزدوج: من جهة، ضرورة استعادة دوره القيادي أو الفاعل في محيطه العربي، ومن جهة أخرى، مواجهة التحديات الوطنية الداخلية التي تلقي بظلالها على فعالية حضوره الخارجي.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل مخرجات قمة بغداد 2025، من حيث مستوى التمثيل السياسي، ومضامين الخطاب العراقي، ومدى انعكاس الواقع الداخلي على مواقف الدول العربية، في محاولة لفهم أعمق لطبيعة التموضع العراقي الجديد في البيئة الإقليمية المتغيرة.

أولاً: التمثيل السياسي: قراءة في دلالات الحضور والغياب

شهدت القمة العربية الـ(34) في بغداد حضوراً لافتاً من أعلى المستويات السياسية في بعض الدول، حيث شارك الأمير تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، مؤكداً دعم بلاده لمبادرات الاستقرار الإقليمي وتعزيز العمل العربي. ومع ذلك، لوحظ أن الأمير القطري غادر القمة قبل إلقاء كلمته المقررة، وهو ما أثار تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذا القرار، لا سيما في ظل التأكيد القطري على دعمها للعمل العربي المشترك. كما حضر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في وقت تتزايد فيه التحديات السياسية والأمنية التي تواجه القضية الفلسطينية، وهو ما أضفى على مشاركته طابعاً سياسياً خاصاً، في ظل الحاجة الملحة لتوحيد الموقف العربي تجاه التطورات في الأراضي المحتلة.

من جهته، شارك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث تركزت مشاركته على أهمية الحفاظ على وحدة الدول العربية وتعزيز مسارات التنمية المشتركة، خاصةً في ظل التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة العربية. كما حضر رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، الذي يقيم في السعودية، ناقلاً رؤية الحكومة اليمنية الشرعية حيال مسارات التسوية السياسية في بلاده، وسبل إنهاء النزاع المستمر منذ سنوات. أما من منطقة القرن الإفريقي، فقد شارك الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، في رسالة تؤكد انخراط الصومال في محيطه العربي، وسعيه لتعزيز التعاون مع الدول العربية على أساس من المصالح المتبادلة.[1]

وفي جانب التمثيل الوزاري والرفيع المستوى، حضرت المملكة العربية السعودية عبر وزير الدولة للشؤون الخارجية، عادل الجبير، مشيرةً إلى أهمية دعم الاستقرار الإقليمي والدور السعودي في الملفات الإقليمية الحساسة. كما مُثّلت دولة الكويت بوزير خارجيتها، عبدالله علي عبدالله، والبحرين بوزير الخارجية، عبد اللطيف الزياني، والجزائر بوزير الخارجية، أحمد عطاف، وتونس بوزير الخارجية، محمد علي بن أحمد الهادي، وسوريا بوزير الخارجية، أسعد الشيباني. وتُعدّ هذه المشاركات، رغم تنوع مستويات التمثيل، تعبيراً عن وحدة الإرادة السياسية في تعزيز أطر التعاون العربي.

من جانبه، شارك رئيس الوزراء الأردني، جعفر الحسان، فيما مثّل لبنان رئيس الوزراء، نواف سلام، في لحظة سياسية معقدة يمر بها البلدان داخلياً. كما مثّلت سلطنة عُمان بنائب رئيس الوزراء، شهاب بن طارق آل سعيد، في إشارة إلى ثقل الدور العُماني المتزن في ملفات الوساطة والدبلوماسية الهادئة. أما الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت ممثلةً بنائب رئيس الوزراء، الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، ما يدل على أهمية الحدث في أجندة السياسة الخارجية الإماراتية. كما شارك عضو مجلس السيادة السوداني، إبراهيم جابر، ممثلاً للسودان، في ظل التحولات السياسية والعسكرية التي تمر بها البلاد.

وعلى صعيد الدول الأقل حضوراً، شاركت كلٌّ من جيبوتي بوزير خارجيتها، عبد القادر حسين، وجزر القمر بوزير الخارجية، مباي محمد، والمغرب بوزير الخارجية، ناصر بوريطة، وسفير ليبيا بمصر، عبد المطلب ثابت، مشددين على أهمية مدّ جسور التعاون بين الضفتين الشرقية والغربية للعالم العربي.[2]

بالتالي، شكّلت قمة بغداد الأخيرة محطةً مهمةً لتعزيز التقارب العربي، حيث وفّرت منبراً للحوار السياسي بين عدد من الدول العربية، إلا أن ضعف مستوى التمثيل القيادي أثار تساؤلات جوهرية حول مكانة العراق الإقليمية؛ فقد اقتصر الحضور القيادي البارز على الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وأمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في حين غابت شخصيات عربية محورية، مثل ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الإماراتي، والعاهل الأردني، وغيرهم من القادة المؤثرين في المشهد العربي.

ويُشير هذا الغياب إلى ثلاث احتمالات رئيسية: الأول، تراجع ثقة بعض الدول العربية في قدرة العراق على لعب دورٍ محوريٍّ ومستقرٍّ في النظام الإقليمي، وربما استياء بعض العواصم من التذبذب في توجهات السياسة الخارجية العراقية. أما الاحتمال الثاني، فيتمثّل في وجود أزمة على مستوى التواصل والاتصالات الدبلوماسية، أو ضعفٍ في قدرة العراق على تسويق القمة بوصفها منصةً جادةً ومؤثرةً للحوار الإقليمي، مما حدّ من حماسة القادة للمشاركة فيها على أعلى المستويات.[3] في حين يتمثّل الاحتمال الثالث في الرسائل المتضاربة وغير المنضبطة التي صدرتها بغداد قبيل انعقاد القمة، والتي انعكست سلباً على صورة العراق إقليمياً، وأسهمت في تقويض ثقة بعض العواصم العربية بجدية وجدوى المشاركة. فقد أثارت

التسريبات الإعلامية حول احتمال حضور الرئيس السوري «أحمد الشرع»، وما رافقها من ضجة إعلامية، شكوكاً حول التوازن في توجهات العراق الإقليمية. كما أن زيارة قائد «فيلق القدس» الإيراني، إسماعيل قآني، إلى بغداد قبيل القمة، والتقارير التي تحدّثت عن دوره في الضغط على بعض الفصائل المسلحة لضمان عدم استهداف القمة، أرسلت إشارات مقلقة بشأن طبيعة التأثيرات الخارجية على القرار السياسي العراقي.

علاوةً على ذلك، فإن استمرار التوترات السياسية الداخلية، والصراع بين القوى الفاعلة في المشهد العراقي، ألقى بظلاله على قدرة الحكومة على تقديم صورة موحّدة ومستقرة للدولة، ما أثّر سلباً في جاذبية القمة لدى القادة العرب. كما لا يمكن إغفال السياق الإقليمي العام، بما في ذلك انعقاد قمة القاهرة الطارئة في توقيت قريب، وزيارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى المنطقة، فضلاً عن تصاعد الأزمة بين العراق والكويت بشأن ترسيم الحدود؛ وهي كلها عوامل ساهمت في تشتيت الاهتمام العربي بالقمة وتقليص مستوى التمثيل الرسمي فيها.[4]

ثانياً: تغييب المصالح الوطنية العراقية عن جدول أعمال القمة الـ(34) في بغداد

رغم أن العراق كان الدولة المضيفة لأعمال القمة، إلا أن جدول الأعمال الرسمي، إلى جانب خطب ومداخلات الوفود المشاركة، بما في ذلك خطاب رئيس الوفد العراقي، افتقر إلى التطرق إلى عدد من القضايا التي تُعد من أولويات الأمن القومي والاستراتيجي للعراق. وقد تمثلت أبرز هذه القضايا في الآتي:

الشكل رقم (1): أبرز القضايا والمصالح الوطنية العراقية التي تغيبت عن جدول أعمال القمة

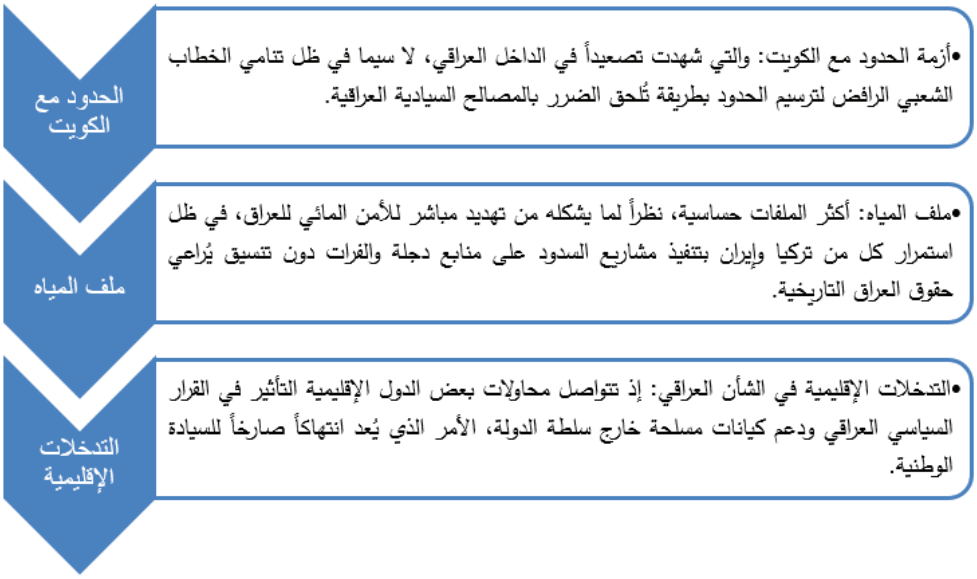

بالتالي، فإن تهميش هذه الملفات في سياق إقليمي مهم كان من المفترض أن يُوظَّف لخدمة الأولويات الوطنية ومصالح الشعب العراقي، يكشف عن خلل واضح في إدارة السياسة الخارجية، وغياب للتخطيط الاستراتيجي الفاعل. وهو ما يثير تساؤلات جدية حول مدى قدرة صانعي القرار في العراق على استثمار الحضور العربي والدولي لتعزيز مكانة البلاد والدفاع عن مصالحه العليا.[5] ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل، يمكن القول إن المشكلة لا تكمن فقط في جدية صانع القرار العراقي أو في غياب الإرادة السياسية، بل تمتد جذورها إلى ضعف البيئة الداخلية التي تُشكّل الأساس لأي سياسة خارجية فاعلة. فوجود تعددية في مراكز صنع القرار، وارتباك في منظومة القيادة والسيطرة، وغياب رؤية استراتيجية وهوية واضحة للسياسة الخارجية، إلى جانب الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدولة العراقية، كلها عوامل تُفرغ الحضور الإقليمي والدولي للعراق من مضمونه الحقيقي. وبالتالي، فإن تهميش الملفات الوطنية في المحافل الإقليمية ليس عرضاً طارئاً، بل هو نتاج لتراكمات داخلية مزمنة تُعيق قدرة العراق على استثمار الانفتاح أو الدعم العربي والدولي لخدمة مصالحه العليا. وهذا ما يُفسّر أيضاً غياب التركيز العربي الجماعي على الشأن العراقي في بعض القمم، في ظل تباين المواقف وغياب رؤية عربية موحدة تجاه العراق.[6]

ثالثاً: هل المنظومة العربية تتشكل خارج بغداد؟

تشير المعطيات السياسية في السنوات الأخيرة إلى أن مراكز اتخاذ القرار في العالم العربي بدأت تتشكّل خارج نطاق العاصمة العراقية بغداد، في ظل بروز محور إقليمي جديد تقوده المملكة العربية السعودية بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجلّى هذا التحول بوضوح في زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض، والتي سبقت انعقاد مؤتمر القمة العربية، حيث عكست الزيارة رمزية تاريخية وأبعاداً سياسية واضحة، أسهمت في إعادة تموضع العلاقة الأميركية مع الشرق الأوسط من خلال البوابة السعودية، مُظهرة توجهاً نحو تجديد التحالف بين الجانبين لا مجرد تعزيزه. على الرغم من استمرار تعقيد العديد من الملفات الإقليمية، خاصةً ملف القضية الفلسطينية، إذ لم تعد تحظى بالاهتمام العربي الكافي كما في السابق، في ظل انشغال الدول بمحاور وتحالفات جديدة، ما أدى إلى تراجع موقعها في أجندة العمل العربي المشترك وأولويات صُنّاع القرار. والجدير بالذكر أن هذا التحول قد رافقه تغييب ملحوظ للدور العراقي في معادلة الفعل العربي والإقليمي.[7]

بالتالي، أسهم ضعف حضور العراق في ملفات إقليمية حيوية مثل الأزمة اليمنية، والصراع السوري، والانقسام الليبي، والأزمة السودانية، في تقليص دوره في صنع القرار العربي، إذ لم تعد بغداد طرفاً فاعلاً في التوازنات الإقليمية، بل أصبحت ساحةً لتقاطع التوازنات المتنافسة بين القوى السياسية. ويُعزى هذا الضعف، إضافةً إلى تحديات البيئة الداخلية، إلى قصور في فهم وإدراك صُنّاع القرار والسياسة في العراق لمجريات الأحداث والتحولات الإقليمية، فضلاً عن سوء اختيارهم للأطراف التي يتحالفون معها، في الوقت الذي تشكّلت فيه منظومة عربية جديدة على أسس أمنية ومصلحية مشتركة، غالباً بمعزل عن الرؤية العراقية أو حتى بمشاركتها الشكلية.[8]

رابعاً: التبرع المالي هفوة أم سياق غير مناسب – الدلالات والسياقات

أثار إعلان رئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني»، خلال مؤتمر القمة العربية، عن تبرع العراق بمبلغ 20 مليون دولار لصالح لبنان موجة من الانتقادات والجدل الواسع، لا سيما أن الرئيس اللبناني لم يشارك في القمة، ولم يصدر عنه اعتذار رسمي عن هذا الغياب، مما جعل التبرع مفاجئاً وغير مبرر من الناحية الدبلوماسية والسياسية، حيث تُعد هذه الخطوة مخالفة صريحة للبروتوكولات والأعراف الدبلوماسية التي تنظم علاقات الدول وتضبط سلوكها في المحافل الرسمية، إذ لا يُفترض تقديم مساعدات مالية لدولة غائبة عن حضور فعالية رسمية دون تنسيق مسبق أو مبرر واضح. (9)

من جانب آخر، تنظر الأوساط الشعبية في العراق إلى هذا التبرع بوصفه تعبيراً عن استخفاف واضح بالأوضاع الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد، لا سيما في ظل العجز المالي البنيوي وارتفاع الحاجات التنموية والخدمية غير المُلبّاة على الصعيد الداخلي. والجدير بالذكر أن هذا التبرع يأتي في وقت تبرز فيه الحاجة الملحّة إلى ضبط الإنفاق العام وترشيد استخدام الموارد المالية، في ظل تصاعد المطالبات الشعبية بصرف المستحقات المالية للموظفين والمتقاعدين وتعيين الكفاءات العلمية. وقد أثار هذا السلوك الرسمي جملة من الشكوك والمخاوف لدى المواطنين من احتمال عودة سياسات الاستقطاع المالي (1%) من رواتب الموظفين والمتقاعدين تحت ذرائع اقتصادية مشابهة. (10)

بالتالي، قد يكشف هذا السلوك عن خلل واضح في التنسيق المؤسسي، أو أنه يعكس غياب رؤية استراتيجية شاملة تُوجّه السياسة الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بملف المساعدات والمنح الخارجية. إذ يفترض بهذا الملف أن يُدار وفقاً لمعايير دقيقة تقيّم الجدوى السياسية والاقتصادية لكل خطوة، بما يضمن انسجامها مع المصالح الوطنية، ويُنتج موقفاً رسمياً متماسكاً يُعبّر عن أولويات الدولة داخلياً وخارجياً.

وفي هذا الإطار، لا يمكن النظر إلى التبرع المقدم باعتباره مجرد هفوة عارضة أو تصرفاً فردياً معزولاً، بل ينبغي فهمه ضمن سياقه الزمني والسياسي الذي اتّسم بعدم الملاءمة، فالمؤتمر الذي جرى فيه التبرع لم يتضمن في جدول أعماله، ولا في

بيانه الختامي، أي إشارة إلى التزامات مالية من الدول المشاركة، ما يجعل الخطوة خارجة عن سياق الحدث وغير منسجمة مع طبيعته.

إضافة إلى ذلك، فإن محدودية المبلغ الممنوح ورمزيته أضعفتا من تأثيره الإعلامي والسياسي، وأفقدتاه القدرة على تحقيق الفاعلية الدبلوماسية المرجوة، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول آليات اتخاذ القرار في مثل هذه الملفات الحساسة، ومدى خضوعها لتخطيط مؤسسي مدروس يستند إلى تحليل دقيق للبيئة السياسية والدبلوماسية المحيطة.

لذا، فإن مقاربة هذا التصرف ينبغي أن تنطلق من تقييم شامل يُبرز غياب التنسيق والتخطيط، لا الاكتفاء بوصفه مجرد خطأ فردي أو هفوة دبلوماسية، بما يسمح بإعادة بناء منهجية واضحة للتصرفات الرسمية تعكس مكانة الدولة وتُعزز مصداقيتها في المحافل الدولية.

خامساً: السياسة الخارجية العراقية وأزمة الهوية الاستراتيجية

تُظهر المؤشرات المتراكمة في أداء السياسة الخارجية العراقية وجود أزمة عميقة تتعلق بطبيعة التوجهات وصياغة القرار الخارجي. وتثير هذه المعطيات تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كانت السياسة الخارجية العراقية تعاني من أزمة هوية استراتيجية تعيق بلورة دور فاعل للعراق في محيطه الإقليمي والدولي، أم أن جوهر المعضلة يكمن في القصور البنيوي للمؤسسات المعنية بصنع القرار الخارجي وافتقارها إلى الكفاءة والفاعلية في الأداء. في الواقع، لا يمكن الفصل بين هذين العاملين، إذ إن أزمة الهوية الاستراتيجية تتقاطع مع ضعف البنية المؤسسية لتنتج سياسة خارجية متذبذبة تتأثر بالمصالح الضيقة والضغوط الخارجية أكثر مما ترتكز إلى رؤية وطنية واضحة وشاملة. [11]

وتتجلى هذه الأزمة بوضوح منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، إذ افتقرت السياسة الخارجية إلى هوية واضحة ومؤثرة، مما أضعف مكانة العراق وأفقده الثقة في بيئته الإقليمية والدولية. ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب، أبرزها: الصراعات الشخصية وتضارب المصالح بين بعض القيادات، والانقسام الأيديولوجي

الداخلي الناتج عن تعدد الأحزاب وتباين توجهاتها، وغياب الهوية الوطنية الجامعة. حيث يعكس ضعف التماسك الداخلي نفسه على فاعلية الدور الخارجي، كما ساهمت المزاجية السياسية في التعامل مع الاتفاقيات الدولية، مثل نقض اتفاقية الجزائر عام 1975، في تقويض مصداقية السياسة الخارجية. ويُضاف إلى ذلك اعتماد مبدأ الولاء على حساب الكفاءة في اختيار الكوادر الدبلوماسية، وهو ما انعكس سلباً على أداء وزارة الخارجية. وعليه، فإن غياب الاستقرار الداخلي، وتداخل الاعتبارات الشخصية والحزبية، والانعدام شبه التام للرؤية الاستراتيجية، تمثل جميعها عوامل متشابكة أدت إلى شلل واضح في فاعلية السياسة الخارجية العراقية وأعاقت قدرتها على الدفاع عن المصالح الوطنية في المحافل الدولية. [12] ومن أجل مواجهة هذا الواقع، فإن العراق اليوم بحاجة ملحّة إلى حزمة من الإصلاحات الاستراتيجية، في مقدمتها:[13]

1. إعادة هيكلة المؤسسات الدبلوماسية على أسس الكفاءة والمهنية، بعيداً عن المحاصصة السياسية، وبما يعزز من قدرتها على تمثيل المصالح الوطنية العليا على الساحة الدولية.

2. تبني مبدأ الحياد الإيجابي في مقاربة الأزمات الإقليمية، بما يُمكّن العراق من لعب دور الوسيط البنّاء بدلاً من أن يكون ساحة لصراع القوى.

3. الانفتاح المدروس على المحاور العربية والإقليمية، على أساس التوازن وعدم الانجرار وراء سياسة المحاور، وبما يضمن الحفاظ على سيادة العراق واستقلالية قراره السياسي.

4. بلورة هوية استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية العراقية، ترتكز على مبدأ «العراق أولاً»، وتعمل على تعزيز مكانة العراق كفاعل مستقل ومتوازن في النظامين الإقليمي والدولي.

5. تعزيز استقلالية وزارة الخارجية من خلال منحها الصلاحية الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية بعيداً عن التدخلات الداخلية والخارجية، مع التركيز على دور العراق كصانع للسلام استناداً لتجارب الماضي.

6. الانفتاح على المؤسسات الأكاديمية والبحثية للاستفادة من الخبرات في تطوير الاستراتيجيات والخيارات الخارجية بعيداً عن الانخراط في الصراعات الإقليمية والدولية.

بالتالي، إن غياب مثل هذه الأسس يعمّق من حالة الارتباك التي تعاني منها السياسة الخارجية، ويجعلها رهينة لتجاذبات داخلية وخارجية متناقضة، وهو ما يتطلب إرادة سياسية صادقة لإحداث تحوّل حقيقي يعيد للعراق مكانته وهيبته على الساحة الدولية.

سادساً: قراءة في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الـ (34) في بغداد

لقد شكّلت القمة مناسبة لاستعراض أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية، واقتراح آليات جماعية لمعالجتها. وقد ركز البيان الختامي لأعمال القمة على ما يلي:

1- المحاور المركزية في إعلان بغداد

أ. مركزية القضية الفلسطينية: أكد الإعلان الختامي على أن القضية الفلسطينية تظل المحور الأساسي في الوجدان السياسي العربي، مشدداً على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفتح المعابر أمام المساعدات الإنسانية، كما جدد القادة العرب دعمهم لمبادرة «حل الدولتين» على حدود عام 1967، مع اعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والدعوة لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتم توصيف التهجير القسري للفلسطينيين على أنه «جريمة ضد الإنسانية»، في سياق التأكيد على الالتزام بالقانون الدولي. [14]

ب. معالجة الأزمات الداخلية في الدول العربية: تناول الإعلان تطورات الأوضاع في عدد من الدول العربية، مؤكداً على وحدة الأراضي، ورفض التدخلات الأجنبية، وضرورة الحلول السياسية، ففي الملف السوري، دعا إلى رفع العقوبات الاقتصادية ودعم جهود إعادة الإعمار وعودة النازحين. أما بشأن لبنان، فتم التأكيد على تطبيق القرار

1701، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية. كما تم دعم جهود المصالحة في اليمن، والدعوة إلى وقف القتال في السودان، وتقديم المساعدات الإنسانية. وفيما يتعلق بليبيا، جدد الإعلان التمسك بوحدة الدولة وخروج القوات الأجنبية. [15]

ج. التنمية والتكامل الاقتصادي شهدت القمة إطلاق عدد من المبادرات التنموية تحت عنوان «عهد الإصلاح الاقتصادي العربي»، و«المبادرة العربية للأمن الغذائي»، فضلاً عن دعم مشاريع التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، من خلال تأسيس مراكز متخصصة في بغداد، كما تضمن الإعلان توجهاً نحو تنمية مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير البنى التحتية، بوصفها مسارات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. [16]

2- المبادرات المؤسسية والتمويلية

أعلن القادة العرب خلال القمة العربية في بغداد عن إنشاء عدد من المشاريع المؤسسية لدعم القضايا الملحة في المنطقة العربية، ومن أبرز هذه المشاريع ما يلي:

1. المبادرة العربية للدعم الإنساني والتنموي: تعزيز التضامن العربي في أوقات الأزمات، عبر إنشاء «الصندوق العربي لدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار» بمبلغ 40 مليون دولار، مخصص للجهود الإنسانية وإعادة الإعمار، لا سيما في لبنان.

2. المعهد العربي لدعم الشعب السوري: دعم عملية انتقال سياسي شامل في سوريا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتهيئة بيئة آمنة لعودة النازحين السوريين إلى مدنهم.

3. مشروع طريق التنمية: دعوة مفتوحة للدول العربية للمشاركة في مشاريع استراتيجية تعزز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية ككل.

4. عهد الإصلاح الاقتصادي العربي: يهدف إلى إقامة فضاء اقتصادي عربي متكامل، يركز على العدالة الاجتماعية، النمو الشامل، وتحقيق التنمية المستدامة.

5. الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا: إطلاق مركز عربي للذكاء الاصطناعي في بغداد، يشجع على الابتكار والتعاون التكنولوجي العربي في مجالات الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي.

6. المبادرات البيئية: تشمل مبادرة بغداد للتعاون البيئي والمركز العربي لحماية البيئة من مخلفات الحروب، وتهدف إلى التصدي لتغير المناخ، والتخفيف من الأضرار البيئية.

7. الدعوة إلى تعزيز التعاون الأمني والمالي العربي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: إذ يتحقق ذلك من خلال إنشاء المركز العربي لمكافحة الإرهاب في بغداد بميزانية أولية تبلغ 5 ملايين دولار، إلى جانب تأسيس غرفة تنسيق أمني عربي مشترك، ومراكز لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، مع تعزيز التنسيق مع المجموعات المالية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدعم مالي وتنظيمي متكامل.

8. التواصل الشعبي والثقافي والإسكان: من خلال المجلس العربي للتواصل الشعبي والثقافي، والمبادرة العربية للإسكان الآمن التي تهدف لتوفير السكن للنازحين والمتضررين من الكوارث.

9. الموقف من القضية الفلسطينية: تأكيد دعم العراق لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، مع التحفظ على بعض العبارات الواردة في الوثيقة «حدود الرابع من حزيران 1967»، و»القدس الشرقية»، و «حل الدولتين»، وأي عبارة تشير صراحة أو ضمناً إلى الكيان الإسرائيلي كـ «دولة»، وذلك حفاظاً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وانسجاماً مع القوانين العراقية النافذة. [17]

سابعاً: هل نجحت القمة العربية الـ(34) في بغداد؟

جاءت استضافة العراق لأعمال القمة العربية الرابعة والثلاثين في بغداد كخطوة دبلوماسية بارزة تحمل أبعاداً متعددة، سياسية ورمزية وتنظيمية، فقد مثّلت هذه القمة فرصة ثمينة لإعادة تموضع العراق عربياً، وتأكيد قدرته على احتضان القمم الكبرى، وإظهار ما يمتلكه من مقومات للعب دور فاعل في محيطه الإقليمي، وقد نجحت بغداد في تقديم صورة متماسكة من حيث التحضير والتنظيم والاستقبال،

وهو ما يُعدّ إنجازاً مهماً يحسب لها في هذا التوقيت الحرج، ولكن رغم أهمية هذا الإنجاز، فإن نجاح القمم لا يُقاس فقط بمستوى التنظيم أو الحضور السياسي، بل بمدى انسجام ذلك مع الواقع الداخلي للبلد المضيف، وقدرته على تحقيق الاستقرار، وبناء نموذج متماسك من الحكم يعكس جدية الإرادة الوطنية في الإصلاح والتغيير، فالواقع العراقي ما زال يشهد أزمات داخلية متراكمة تتطلب معالجة جذرية، أبرزها الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بعد توقف ضخ النفط من إقليم كردستان، مما أثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة، وأدى إلى ضغط مالي خانق يهدد الوفاء بالالتزامات الأساسية، ومنها دفع رواتب الموظفين في الإقليم، كما تعاني العملة العراقية من تذبذب شديد نتيجة الخلل في النظام المصرفي، وهو ما أدى إلى اضطراب في الأسواق وأضرّ بالقدرة الشرائية للمواطنين. [18]

من جانب آخر، تبرز أزمة الكهرباء كإحدى أكثر المشكلات تعقيداً واستدامة، رغم أن العراق يمتلك ثروات هائلة من الغاز الطبيعي، إلا أن غياب استراتيجية فعّالة لاستثماره، واستمرار حرقه بدلاً من تحويله إلى مصدر طاقة، يفاقمان المشكلة ويقيدان جهود التنمية، وهذا كله يتقاطع مع هشاشة في الخدمات العامة، وغياب حلول طويلة الأمد للمشكلات البنيوية التي ترهق الدولة والمجتمع، حقيقةً إن القمة رغم أجوائها الإيجابية، يجب أن تكون دافعاً لتحرك سياسي داخلي شجاع، فاستضافة الفاعليات الإقليمية الكبرى لا يمكن أن تغطي على الانقسامات السياسية، وغياب المشروع الوطني الجامع، من هنا، فإن الحاجة باتت ملحة لعقد مؤتمر وطني شامل يجمع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، لوضع خارطة طريق متكاملة للإصلاح السياسي، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، وتحقيق توازن حقيقي بين السلطات. [19]

في المقابل، لا ينبغي أن تُغفل القمم العربية أهمية التحديات الإقليمية الكبرى التي تواجه المنطقة ككل، ففلسطين ما زالت تعاني تحت وطأة الاحتلال وسياسات التهجير والعنف، وسوريا واليمن ولبنان تشهد نزاعات معقدة تهدد وحدتها واستقلالها. كما أن الوضع في السودان وليبيا، بما يتضمنه من أزمات أمنية وصراعات مسلحة، يتطلب موقفاً عربياً موحداً ومسؤولاً يهدف إلى دعم استقرار هذه الدول ومساعدتها على تجاوز محنها من دون تدخلات خارجية تكرّس الانقسام. لذلك، إن القمة العربية

الـ(34) في بغداد، وإن خرجت بنتائج إيجابية تجاه وضع الحلول اللازمة لمعالجة تحديات المنطقة العربية، إلا أنه يجب أن تكون هذه المخرجات فعلية ومنصة لتكريس مفهوم الأمن القومي العربي المشترك، وتعزيز قيم السيادة الوطنية، ورفض أي شكل من أشكال الإملاءات الخارجية على القرار العربي، مع ضرورة دعم الدول المتأثرة بالأزمات، انطلاقاً من مبدأ التضامن والمسؤولية الإقليمية المشتركة.(20)

وفي النهاية، يمكن القول إن القمة العربية الرابعة والثلاثون في بغداد طرحت العديد من القضايا المهمة التي تعكس الاهتمامات الأساسية للدول العربية، وقد بدا جلياً أن الخطابات والبيانات الختامية تتضمن نقاطاً استراتيجية لطالما تكررت في مؤتمرات وقمم سابقة. إلا أن الإشكالية الرئيسة لا تكمن في مضمون هذه الإعلانات بحد ذاتها، بل في غياب آليات فعالة لترجمتها إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، فغالباً ما تنتهي هذه القمم بسلسلة من التعهدات الطموحة التي لا تجد طريقها إلى التطبيق العملي، ما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطموحات السياسية والواقع الإقليمي. لذا، فإن نجاح أي قمة لا يُقاس بما يُعلن فيها من مواقف، بل بمدى القدرة على تحويل هذه المواقف إلى سياسات ملموسة، مدعومة بإرادة جماعية، ومتابعة مؤسساتية، وخطط زمنية واضحة. ومن هذا المنطلق، تُعد المخرجات العملية المعيار الحقيقي لقياس فعالية العمل العربي المشترك. وأخيراً، فإن الرسالة الأهم التي يمكن أن يُبعث بها من بغداد إلى العواصم العربية والدولية، هي أن الاستقرار السياسي يبدأ من الداخل، وأن نجاح أي دولة في محيطها الخارجي مرهون بقدرتها على بناء عقد اجتماعي متين، يحقق العدالة والتنمية والكرامة لمواطنيها. فالمواطن هو حجر الأساس لأي مشروع سياسي ناجح، والوحدة الوطنية هي الجسر الذي تعبر من خلاله الدول إلى مستقبل آمن وفاعل في الإقليم والعالم.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتّضح أن القمة العربية الرابعة والثلاثين التي انعقدت في بغداد شكّلت محطة مهمة في مسار محاولة العراق لإعادة التموضع الإقليمي، فقد سعت بغداد من خلالها إلى استعادة دورها التاريخي كجسر للتوازن الإقليمي ومنصة للحوار في بيئة عربية تتجه نحو مزيد من التعددية والانفتاح، وقد أظهرت القمة مؤشرات أولية على تحوّل تدريجي في السياسة الخارجية العراقية نحو مقاربة أكثر توازناً وفاعلية، تقوم على رؤية واقعية وانفتاح دبلوماسي محسوب. ومع ذلك، كشفت القمة عن تحديات بنيوية لا تزال تؤثر في قدرة العراق على تثبيت موقعه الإقليمي، وفي مقدمتها استمرار هشاشة الاستقرار السياسي الداخلي، وغياب رؤية استراتيجية متماسكة طويلة الأمد، كما عكست القمة رغم رمزيتها، عن بعض أوجه القصور في التحضير والتنسيق، وهو ما انعكس في ضعف مستوى التمثيل لبعض قادة الدول العربية المؤثرة على الساحة الإقليمية وتراجع التركيز على بعض الملفات الحيوية بالنسبة للعراق. لذا، فإن مجرد استضافة القمم لا يُعد كافياً لتحقيق عودة فاعلة للدور الإقليمي العراقي، بل يتطلب ذلك مراجعة شاملة لبنية السياسة الخارجية العراقية، ترتكز على تعزيز كفاءة المؤسسات المعنية، وصياغة هوية استراتيجية واضحة تراعي توازن المصالح والسيادة والانفتاح، وفي ظل تشكّل محاور إقليمية تُدار غالباً بمعزل عن الدور العراقي، تصبح الحاجة ملحة لتحويل قمة بغداد من مجرد حدث رمزي إلى نقطة انطلاقه لإعادة بناء السياسة الخارجية العراقية على أسس الفعل والمبادرة، لا ردّ الفعل، وبهذا المسار، يمكن للعراق أن يستعيد مكانته بوصفه فاعلاً محورياً في منظومة العمل العربي المشترك، بدلاً من أن يظل على هامش التأثير الإقليمي.

المقترحات

تقترح هذه الدراسة ما يلي:

1. ضرورة إطلاق استراتيجية وطنية شاملة للسياسة الخارجية العراقية، تُبنى على أسس الواقعية والانفتاح المدروس، وتحدد بوضوح أولويات العراق الإقليمية والدولية، بما يحقق التوازن بين المصالح الوطنية والتحديات الخارجية.

2. السعي إلى إنشاء مجلس وطني للسياسة الخارجية يضم نخبة من الخبراء، والأكاديميين، والدبلوماسيين السابقين، يتولى مهمة تقديم المشورة لصنّاع القرار والمساهمة في رسم السياسات الخارجية بعيدة المدى على أسس مهنية واستراتيجية.

3. تحويل القمم الإقليمية التي تُعقد في العراق إلى منصات مؤسسية دائمة، مثل منتدى حوار سنوي، بما يعزز الدور القيادي لبغداد في التنسيق العربي، ويوفر فضاءً للحوار المستدام حول قضايا المنطقة.

4. إطلاق مبادرات حوار إقليمي بقيادة عراقية تركز على القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأمن الغذائي، والطاقة، والتغير المناخي، بهدف ترسيخ مكانة العراق كقوة مبادرة ومحركة للتقارب الإقليمي.

5. تعزيز الشراكات الإقليمية في مجالات غير تقليدية كالثقافة، والتعليم، والاقتصاد الأخضر، لتوسيع أدوات النفوذ الناعم للعراق وتقليل اعتماده على الملفات الأمنية والنفطية فقط، بما يساهم في تنويع أدواره الإقليمية والدولية.

التوصيات

توصي هذه الدراسة ما يلي:

1. تركيز عمل الجهات الحكومية وغير الحكومية على ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي كأولوية قصوى، كونه الأساس لتموضع خارجي فاعل ومستقر.

2. ضرورة إجراء تقييم شامل لأداء وزارة الخارجية العراقية بهدف الوقوف على مكامن القوة والضعف في أدائها، وبما يضمن إعادة هيكلتها على أسس مهنية واضحة، تأخذ بعين الاعتبار أهمية التمثيل المتوازن للكفاءات الوطنية، ولا سيما من المتخصصين في العلوم السياسية، لضمان دبلوماسية فاعلة تعبّر عن مصالح العراق العليا وتعزز حضوره الإقليمي والدولي.

3. تعزيز مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة العراقية، بما في ذلك رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، لضمان وحدة الموقف العراقي واتساقه، وبما يعزز فعالية الحضور الدبلوماسي إقليمياً ودولياً.

4. توظيف القمم الثنائية والإقليمية والدولية كمنصات لبناء الثقة وتطبيع العلاقات مع دول الجوار، من خلال وضع برامج تنفيذية واضحة، وجدول زمني محدد لمتابعة مخرجات تلك القمم وتحويلها إلى خطوات عملية.

5. اعتماد خطاب دبلوماسي مستقل ومتوازن ينأى عن الاستقطابات الإقليمية والدولية، ويرتكز على ثوابت المصلحة الوطنية العراقية، ويعكس استقلال القرار السياسي الخارجي بعيداً عن تأثيرات الأجندات الخارجية.

مصادر تم الاعتماد عليها

(1) Mahmoud, S. (2025, May 17). Who will attend the Arab Summit in Baghdad? The National. Retrieved May 17, 2025, from https://tinyurl.com/49ukhn54 .

(2) The National. (2025, May 17). Leaders attend Arab summit in Baghdad. Retrieved May 17, 2025, from https://tinyurl.com/3dxep88a .

(3) Shafaq News. (May 17, 2025). Kurdistan Islamic Movement: Baghdad Summit a Failure of Foreign Policy. Retrieved May 17, 2025, from https://tinyurl.com/4nykkta4 .

(4) Akhbar Al-Arab Newspaper. (2025, May 19). Baghdad, Sharia, and Trump's Shadow. Retrieved May 20, 2025, from https://www.arabnews.com .

(5) Frantzman, S. J. (2025, May 17). The Arab Summit in Baghdad: On the New Arab World. The Jerusalem Post. Retrieved May 17, 2025, from https://tinyurl.com/2dbcrtca .

(6) الحمداني، م. (2025، 15 مايو). القمة العربية 2025 والعراق بين استعادة الدور الإقليمي، والرهانات الجيوسياسية. مركز نون للدراسات الاستراتيجية والحوار. تم الاسترجاع في 17 مايو 2025، من https//:nooncenter.org?/p. 6106=

(7) CNBC. (2025, May 16). Trump's Middle East Tour: Saudi Arabia, Qatar, and the UAE Are Getting Involved. Retrieved May 17, 2025, from https://www.cnbc.com .

(8) Iraqi News Agency. (2025, May 16). The Baghdad Summit is a crucial opportunity to deliver messages of Arab solidarity and unity: Arab League. Retrieved May 17, 2025, from https://tinyurl.com/mudhbtkc .

(9) Rudaw Net. (2025, May 17). Iraq pledges $40 million to Gaza and Lebanon. Retrieved May 17, 2025, from https://www.rudaw.net .

(10) Shafaq News. (November 29, 2024). Iraq's 1% aid for Gaza and Lebanon salaries sparks angry reactions. Retrieved May 17, 2025, from https://shafaq.com .

(11) Roudaw Center for Research. (2025, April 8). The future of Iraq in light of the 2025 elections and regional tensions: A televised interview and dialogue between Mohammed Hassan and Mahmoud Al-Mashhadani [Video]. Retrieved May 17, 2025, from https://tinyurl.com/3r36heuf .

(12) العرداوي، خ. ع. (2025، 23 فبراير). السياسة الخارجيَّة العراقيَّة في ظل شرق أوسط متغيّر. جريدة الصباح. تم الاسترجاع في 20 مايو 2025، من https://iq.alsabaah.com/110515-html.

(13) Al-Ali, A. Z. (2018). Iraqi foreign policy in light of regional interactions (Al-Bayan Center Studies Series, pp. 5–8). Al-Bayan Center for Studies and Planning.

(14) Al Jazeera. (2025, May 17). Arab League calls for allocating funds for the reconstruction of Gaza during the Baghdad summit. Retrieved May 18, 2025, from https://www.aljazeera.com .

(15) Shafaq News. (May 17, 2025). Baghdad Declaration: Arab League Speaks on Key Issues. Retrieved May 18, 2025, from https://shafaq.com .

(16) Iraqi Ministry of Foreign Affairs. (2025, May 17). Final Statement of the Baghdad Conference on Regional Cooperation and Integration. Retrieved May 18, 2025, from https://mofa.gov.iq .

(17) مجلس جامعة الدول العربية (2025). إعلان بغداد: القمة العربية الرابعة والثلاثون والقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة. بغداد، العراق: مجلس جامعة الدول العربية، تم الاسترجاع من الصفحات 16–19.

(18) جابر، م. م. (2025). القمة العربية في بغداد 17 أيار 2025: خطوة نحو استعادة الدور المحوري للعراق. مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء. نُشر بتاريخ 14 مايو 2025، وتم الاسترجاع بتاريخ 18 مايو 2025، من الرابط: https://tinyurl.com/4bcfz5zp.

(19) وكالة نون الخبرية. (2025). نائب يتساءل: كيف ستواجه الحكومة أزمة النفط والكهرباء والتعيينات بعد قمة بغداد؟ نُشر بتاريخ 30 أبريل 2025، وتم الاسترجاع بتاريخ 18 مايو 2025، من الرابط: https://non14.net/176836 .

(20) العرداوي، خ. ع. (2025). قمة بغداد ومتطلبات الأمن القومي العربي. جريدة الصباح، العدد 6167، 17 أيار 2025، ص. 14. تصدر عن شبكة الإعلام العراقي، بغداد.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org